انه لايرجح احد طرفي الممكن الا علته التامة وهذا صريح في وجوب كون العلة
التامة محتاجة اليها ومغايرة لمعلولها وايضا على تقدير عدم كون العلة التامة
محتاجة اليها لا وجه لجعلها قسما من العلة بمعنى المحتاج اليه وعلى تقدير تسليم
جواز كون نفس العلة التامة غير محتاجة اليها ومغايرة لمعلولها لا وجه لحمل
العلة المذكورة في البرهان عليها اذ كلامه في البرهان صريح في كون العلة
المذكورة في البرهان محتاجة اليها كما لا يخفى وأورد صاحب المقاصد
طاب ثراه على كون العلة التامة للسلسلة نفسها اشكالا حيث
قال فان قيل فيلزم ان تكون واجبا لكون وجودها من ذاتها وكفى
هذا استحالة قلنا ممنوع وانما يلزم لو لم يفتقر الى جزئها الذي
ليس عين ذاتها سواء سمي غيرها او لم يسم هذا كلامه ولنا فيه بحث وهو ان
المراد بكون علة السلسلة نفسها كون علتها ذاتها المأخوذة مع الوجود لا
الذات من حيث هي هي كما يشهد عليه كون الترديد في العلة الموجودة وابطال
علية النفس بلزوم تقدم الشيء على نفسه اذ لا يلزم من كون ذات السلسلة من حيث
هي هي علة لاتصافها بالوجود تقدم الشيء على نفسه ويشهد علينا بحثنا التعرض بابطال
علية النفس بعد تفريع احتياجها الى العلة على امكانها اذ كون الامكان علة الاحتياج
الى علة مغايرة لذات الممكن ضروري ويشهد عليه ايضا ان صاحب الصحائف
تعرض في الترديد لكون علة المجموع ماهيته ونفسه ايضا وابطل الاول
بلزوم كونه واجبا ولكنه بتقدم الشيء على نفسه ولا يخفى عليك انه لا يلزم

مع

من كون العلة التامة للشيء نفسه بهذا المعنى ان يكون ذلك الشيء واجبا اذ الواجب
ما يجب له الوجود بالنظر الى ذاته من حيث هي هي لا بالنظر الى ذاته الموجودة
وايضا كلامه في الجواب يشعر بان المانع من كون السلسلة واجبة على
تقدير كون علتها التامة نفسها افتقارها الى جزئها ولا شك انه لا يلزم من كون
العلة التامة للشيء نفسه بالمعنى المذكور ان يكون ذلك الشيء واجبا سواء افتقر
الى الجزء او لم يفتقر هذا اولى الجواب عن البحث الاول ذس
قوله وهذا يشعر بعدم كون العلة في بلى يثبت احتياج السلسلة
الى المشاهدة الى نفسها وذلك وان كان لم يكن واجب المعلول لكن ليس بابعد
للمانع كيف وقد نقض امتناع كون الشيء علة لنفسه بالمركب من الواجب والممكن
ومن جوز كون الشيء علة لنفسه كيف يسلم ان الاحتياج لا يكون الا الى الشيء
على ان هذا الكلام من قبيل تغيير الطريق في الجواب وليس من داب
المناظرة فانه وان امكن في الجواب اختيار الشق الاول من
الترديد والتعرض بان يعرض له هذا الى لكن هذا ليس بواجب عليه
ولعل التعرض في عدم اختيار هذا الشق انه ان الامكان سبب الاحتياج
الى علة مؤثرة في المعلول والتاثير انما يكون من الفاعل فلذلك اجاب باختيار
الشق الثاني وقال المراد من العلة هو الفاعل المستقل اذ الواجب
ما يجب له الوجود بالنظر الى ذاته لا بالنظر الى ذاته الموجودة في ذاته من
حيث هي هي على ما تقرر موجودة ومعنى قولهم الواجب ما يقتضي ذاته من

Copyright © King Saud University